العنوان : درجة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام مؤشر هيرفندال- هيرشمان

The degree of economic diversification in the UAE using the Herfindahl-Hirschmann Index

د. بن ناصر محمد
أستاذ محاضر –ب-
جامعة العقيد آكلي محند أولحاج - البويرة-
أ. خوميجة فتيحة
أستاذة مساعدة
جامعة العقيد آكلي محند أولحاج - البويرة-

الملخص :
تعد تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنويع الاقتصادي من أنجح التجارب على المستويين الإقليمي والعالمي؛ حيث أن هذه التجربة ليست وليدة اليوم ولا وليدة الصدفة؛ بل هي نتاج عمل وجهد امتد لحوالي أربعين سنة؛ وهذا انطلاقا من القناعة الراسخة لدى حكوماتها المتعاقبة بأن النفط مورد طبيعي ناضب يتأثر بالتذبذبات والتقلبات الحاصلة في أسعاره وظروف العرض والطلب في الأسواق العالمية، وبالتالي فلا يمكن الاعتماد عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
الكلمات المفتاحية : النفط، التنويع الاقتصادي، الإمارات العربية المتحدة، مؤشر هيرفندال- هيرشمان .

Résumé :
La diversification économique aux Émirats arabes unis est considérée comme l'une des expériences les plus réussies aux niveaux régional et mondial, cette réussite n'était pas fortuite ou venu par hasard, mais il était le fruit d'un travail colossal et des efforts consentis étendus sur une quarantaine d'années, partant de la conviction que le pétrole est ressource naturelle tarissante susceptible d'être affectée par les fluctuations des prix et les conditions de l'offre et la demande dans les marchés mondiaux, ce qui signifie qu'il est quasiment impossible de la considérée la seule ressource réalisatrice du développement économique durable.
Mots-clés: Pétrole, diversification économique, Emirats Arabes Unis, indice de Herfindahl-Hirschmann.

Abstract :
The experience of the United Arab Emirates in the field of economic diversification is one of the most successful experiences at the regional and global levels. This experience is not the result of today, nor is the result of chance; it is the outcome of forty years of work and effort, based on the strong conviction of successive governments that oil is a depleted natural resource affected by oscillations and fluctuations in the prices and conditions of supply and

demand in world markets and therefore can not be relied upon to achieve sustainable economic development.

Keywords: Petroleum, economic diversification, United Arab Emirates, Herfindahl-Hirschmann index.

مقدمة :

تعد سياسة التنويع الاقتصادي من أهم القضايا التي يتعلق بها مستقبل اقتصاد أي بلد على المستوى العالمي، خصوصا في الاقتصاديات ذات المنتوج الواحد؛ والتي من أهمها النفط، وتنبع أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية في كونه شرط أساسي وضروري من أجل بناء اقتصاد عصري مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية، وتتسم بدرجة عالية من التكامل الداخل وذلك من خلال الترابط بين مختلف القطاعات .

ودولة الإمارات العربية المتحدة كغيرها من الدول النفطية، تعتبر أن التحضير لمرحلة ما بعد النفط أولوية إستراتيجية، وذلك من خلال سعيها الحثيث لبناء نموذج تنموي مستدام لا علاقة له بالنفط، وفي إطار سعيها لضمان نجاح هذه السياسة حرصت على تطوير القطاعات غير النفطية من خلال الاستثمار في مختلف القطاعات؛ والتي من أهمها نذكر: البنى التحتية، السياحة، الخدمات المالية والمصرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

إشكالية البحث : انطلاقا مما سبق؛ يمكن طرح الإشكالية التالية والتي تعتبر محورنا بحثنا هذا :

ما هي درجة تنويع القاعدة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة ؟

محاور البحث : لمعالجة هذا الموضوع سنحاول التطرق في المحور الأول للميزات والخصائص الأساسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، أما المحور الثاني فخصصناه لواقع الإنتاج والاحتياطي النفطي في الإمارات العربية المتحدة، في حين أن المحور الثالث فسنتناول فيه بعض المفاهيم الأساسية عن إستراتيجيات التنويع الاقتصادي؛ لنختم بحثنا هذا بمحور رابع خصصناه لقياس درجة التنوع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أهمية البحث : تتجلى أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي سنتناوله؛ حيث يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي من المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين في شتى المجالات؛ خاصة في ظل بروز الأزمات النفطية التي هزت مختلف الاقتصاديات بما فيها الريعية منها؛ وسنحاول التطرق لدرجة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها بلغت أشواطا متقدمة في هذا المجال .

أهداف البحث : فيما تعلق بأهداف البحث؛ فإننا نسعى لتبيان بعض الميزات والخصائص الأساسية لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ ثم نتطرق لواقع الإنتاج والاحتياطي النفطي في هذه الدولة باعتبارها تحظى بمكانة جد هامة في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، كما سنسعى لتبيان بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بإستراتيجيات التنويع الاقتصادي، لنختتم دراستنا بقياس درجة التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة وكذا بعض مؤشرات التفاؤل بمستقبل الاقتصاد الإماراتي في ظل التوجه الجاد نحو التخلي عن القطاع النفطي في دعم الوازنة وتحقيق الدخل.

المحور الأول : الميزات والخصائص الأساسية لدولة الإمارات العربية المتحدة :

شهد التاريخ في 1971/12/02 بروز دولة الإمارات العربية المتحدة للوجود بفضل الرؤية الاستراتيجية الواضحة لرئيس الدولة(*)؛ حيث لقيت دعوته لجمع شمل الإمارات السبع استجابة واسعة تجسدت في لقاءات بين حكام الإمارات منذ سنة 1968 وحتى إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة المستقلة ذات السيادة والتي تمثل جزءا من الوطن العربي وتستهدف الحفاظ على استقلالها، سيادتها واستقرارها وتحقيق التعاون الوثيق بين إماراتها لصالحها المشترك[1]، وتأتي تسمية الإمارات العربية المتحدة نسبة للإمارات السبع التي شكلت اتحادا فيما بينها؛ وهي أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، أم القيوين والفجيرة[2].

سنحاول فيما يلي تقديم نبذة عن دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال التطرق للنقاط التالية :

1. **الموقع الجغرافي :** تقع دولة الإمارات العربية المتحدة غرب قارة آسيا على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وهي تمتد بين خطي عرض 22 و26.5درجة شمالاً وخطي طول 51 و56.5 شرقا؛ يحدها شمالا الخليج العربي وشرقا خليج عمان وسلطنة عمان وجنوبا المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وغربا قطر والمملكة العربية السعودية، تبلغ مساحتها حوالي 83.600 كم^2، حيث تظم إمارة أبو ظبي القسم الأكبر منها بنسبة 86.77% من المساحة الكلية لها، أما إمارة عجمان فهي الأصغر بمساحة تبلغ 285 كم^2 فقط، والشكل التالي يبين الخريطة الجغرافية لدولة الإمارات العربية المتحدة :

الشكل رقم 1 : الخريطة الجغرافية لدولة الإمارات العربية المتحدة :

المصدر : موسوعة المعلومات، معلومات عن الإمارات العربية المتحدة، مقال منشور على الموقع : www.e3lm.com، تاريخ الإطلاع : 2016/05/08 .

(*) قبل سنة 1971 كانت الإمارات العربية المتحدة معروفة باسم "الإمارات المتصالحة" أو "ساحل عمان المتصالح" إشارة لهدنة القرن التاسع عشرة بين المملكة المتحدة وعدد من شيوخ العرب، كما استخدم اسم "ساحل القراصنة" في إشارة للإمارات في المنطقة خلال القرن 18 و20 في وقت مبكر .

[1]- الإمارات العربية المتحدة، مقال منشور على شبكة الإنترنت، انظر الموقع التالي : http://www.ytemuae.com/uae/united-arab-emirates.html، تاريخ الإطلاع : 2016/05/07 .

[2]- ويكيبيديا، الموسوعة لحرة، انظر الموقع التالي : https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الإطلاع : 2016/05/09 .

2. **اللغة والسكان** : تعتبر اللغة العربية اللغة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي يتحدث بها الشعب الإماراتي، وبسبب حكم البريطانيين لها حتى سنة 1971 وكونها مركزا للتجارة؛ فإن اللغة الإنجليزية هي لغة مشتركة [*]ومعرفتها من شروط التقدم نحو معظم الوظائف فيها، أمّا عدد السكان فقد بلغ فيها حسب تقديرات سنة 2015 حوالي 9.577.000 نسمة؛ بمعدل نمو قارب 2.71%؛ حيث يشكل المواطنون فيها نسبة 16% من الإجمالي (980 ألف مواطن)، فيما تتشكل النسبة المتبقية؛ أي 84% من المقيمين (7.32 ملايين مقيم)؛ وفيما تعلق بالتوزيع العرقي؛ فإن الإماراتيين يشكلون نسبة 19% من الإجمالي؛ فيما يشكل العرب والإيرانيين 23%، أما الجنوب آسيويين فيشكلون 50%؛ ويمثل نسبة 8% أعراق أخرى.

3. **التقسيمات الإدارية :** تمتاز الإمارات بكون نظام الحكم فيها اتحادي فيدرالي؛ حيث نجد الحكومة الاتحادية ذات الدور المحدد؛ أما الحكومات المحلية فلها دور محدد ضمن حدودها، وبحكم الدستور فإن العلاقة بينهما تحددها الحكومة المركزية بمنح سلطات محددة وترك مساحة غير محددة لكل إمارة على حدى؛ بينما تحتفظ كل إمارة بحق التحكم في نفطها وثرواتها وبعض مظاهر الأمن الداخلي؛ فيما تعود الكلمة للحكومة الاتحادية في جل مسائل القانون والحكم وتظهر مسؤوليتها في العلاقات الخارجية، السياسات الدولية، الدفاع الوطني، الصحة، التعليم وغيرها؛ لكن الدستور يسمح لحكام الإمارات التنازل للحكومة الاتحادية إذا ما رغبت عن سلطات معينة نص عليها كمسؤولية منفردة لكل إمارة (كقرار توحيد القوات المسلحة منتصف سبعينات القرن الماضي)، والجدول التالي يبين بعض الخصائص التي تمتاز بها كل إمارة ما يسمح بمعرفة خصائص الدولة ككل:

الجدول رقم 1: بعض خصائص الإمارات السبع المكونة لدولة الإمارات العربية المتحدة :

الإمارة	المساحة (كم²)	النسبة	بعض الخصائص الأساسية	عدد السكان
أبو ظبي	67.340	86.7	تعتبر العاصمة الاتحادية؛ وتشتهر بزراعة التمور، الخضروات، تربية الدواجن، إنتاج مشتقات الحليب والأسماك	1.967.659 نسمة (2010)
دبي	3.885	5	بها أكبر منطقة حرة في الخليج العربي، حوض جاف، ميناء جبل علي ومصنع دبي للألمنيوم، إضافة لعدة معالم سياحية وأطول مبنى في العالم "برج خليفة"	2.003.170 نسمة (2011)
الشارقة	2.590	3.3	العاصمة الثقافية للدولة وقد اختارتها منظمة اليونسكو العاصمة الثقافية العربية في 1998، تتميز بأسواق تجارية ومباني على طراز إسلامي ومناطق للتسلية	946.000 نسمة (2008)
عجمان	259	0.3	تشتهر بالزراعة (تربة خصبة ووديان فسيحة ومناخ معتدل)	206.997

[*] كما نجد لغات أخرى مستخدمة على نطاق واسع كالفارسية، الهندية، الأردية، الباشتو والتاجالوجية (لغات سكان جنوب آسيا كالفلبين وغيرها) .

			مما أهلها لتكون مركزا سياحيا	نسمة (2005)
أم القيوين	777	1	بها مركز الأبحاث وتربية الأحياء البحرية مما ساعد على تطوير الثروة السمكية، كما تتوفر على محمية طبيعية للغزلان والطيور البحرية	49.159 نسمة (2005)
رأس الخيمة	1.684	2.2	تشتهر بصناعة الإسمنت، الأحجار والرخام، وبها ميناء تصدير رئيسي، كما تزخر بالآثار التاريخية سواحل ساحرة ومناطق زراعية .	300.000 نسمة (2012)
الفجيرة	1.165	1.5	تمتلك مطار الفجيرة الدولي وميناء الفجيرة (من أهم موانئ شحن الماشية عالميا) مما ساهم في تنشيط الحركة التجارية والشحن البحري	800.000 نسمة (2011)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، انظر الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الإطلاع : 2016/05/09.

4. **السياسة ونظام الحكم** : تتمتع دولة الإمارات بدستور اتحادي تم التوقيع عليه في 1971/12/02 من قبل ست إمارات عدا إمارة رأس الخيمة التي انضمت له لاحقا في 1972/02/10، وكان دستورا مؤقتا حتى اعتمد سنة 1996 مع إضافة تعديلات عليه، أمّا نظام الحكم في الدولة فهو أشبه بنظام ملكي اتحادي متعدد؛ حيث ينتخب رئيس الدولة ونائبه من حكام الإمارات السبعة أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد فقط، ويكون اختصاص الإمارة هو الأصل واختصاص الاتحاد هو الاستثناء .

5. **المرتكزات الاقتصادية لدولة الأمارات العربية المتحدة** : تمتاز دولة الإمارات بعدة مزايا اقتصادية يمكن إيجازها فيما يلي :

- تأتي في المرتبة السابعة عالميا من حيث احتياطياتها النفطية حسب إحصائيات سنة 2014 ؛
- تمتلك واحدا من أكثر الاقتصاديات نموا في دول غرب آسيا، كما يحتل اقتصادها المرتبة 22 عالميا من حيث أسعار الصرف في السوق، كما تعتبر ثاني أكبر دولة في القوة الشرائية للفرد الواحد، إضافة لتوفرها على نسبة عالية في مؤشر التنمية البشرية؛
- شهد اقتصادها ازدهارا كبيرا سمح له باحتلال مراتب متقدمة من حيث المؤشرات الاقتصادية، كمعدل دخل الفرد ومعدل استهلاك الفرد للطاقة، حيث بلغ الناتج الوطني الإجمالي 643.846 مليار دولار سنة 2015 (المرتبة الثانية خليجيا بعد المملكة العربية السعودية والثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد المملكة العربية السعودية وإيران) ؛
- يعتبر الدرهم الإماراتي عملة البلد صادر عن البنك المركزي ويرتبط بالدولار الأمريكي بسعر مقداره 3.67 درهم للدولار الواحد، والذي يكاد يكون ثابتا، كما لا توجد قيود على عمل مكاتب الصرف وتبادل العملات؛
- شهدت الإمارات طفرة عقارية كبيرة بها أين قدر حجم المشاريع قيد الإنشاء بـ 350 مليار دولار؛ كما حاولت إمارة دبي تنويع مصادر اقتصادها وتقليل اعتمادها على الموارد الطبيعية بإنشاء مشاريع سياحية ضخمة كفندق برج العرب، برج خليفة، إنشاء سوق مصرفية وتشجيع الاستثمار الأجنبي (السماح بملكية الأجانب للأراضي لمدة تصل إلى 99 سنة) ؛
- تعد منطقة جبل علي من المناطق المزدهرة في إمارة دبي إذ تحتوي على مقار أكثر من 200 شركة نتيجة وجود مطار دولي كبير وميناء في المياه العميقة؛ إضافة لمنطقة التجارة الحرة الخالية من الضرائب؛ فهي بهذا من المواقع الجاذبة للاستثمار العالمي.

المحور الثاني: واقع الإنتاج والاحتياطي النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة :

تمتلك الإمارات حصة في السوق النفطية العالمية؛ وذلك من خلال إنتاجها اليومي، وكذا الاحتياطات المتوفرة لديها .

1. **الإنتاج النفطي :** الجدول الموالي يبين واقع الإنتاج النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن دول منظمة الأوبك :

الجدول رقم 02 : تطور الإنتاج النفطي في دول الأوبك خلال الفترة 2010-2014

(الوحدة: مليون برميل/يوم)

2014	2013	2012	2011	2010	البيان	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
0.47	0.99	1.45	0.48	1.48	ليبيا	1.19	1.20	1.19	1.16	1.18	الجزائر
1.80	1.75	1.95	1.97	2.04	نيجيريا	1.65	1.70	1.70	1.61	1.75	أنغولا
0.70	0.72	0.73	0.73	0.73	قطر	0.55	0.52	0.5	0.5	0.47	الإكوادور
9.71	9.63	9.76	9.31	8.16	السعودية	3.11	3.57	3.73	3.57	3.54	إيران
2.79	2.79	2.65	2.56	2.32	الإمارات	3.11	2.97	2.94	2.65	2.35	العراق
2.68	2.78	2.80	2.88	2.85	فنزويلا	2.86	2.92	2.97	2.65	2.31	الكويت

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015, P : 28.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الإنتاج النفطي للإمارات العربية المتحدة قد شهد تزايدا من سنة لأخرى، حيث ارتفع من 2.32 مليون برميل يوميا سنة 2010 إلى 2.56 مليون برميل يوميا سنة 2011 ثم إلى 2.65 مليون برميل يوميا سنة 2012 ومنه إلى 2.79 مليون برميل يوميا سنة 2013 ليستقر عندها سنة 2014، وحسب إحصائيات سنة 2014 فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الخامسة ضمن إنتاج دول الأوبك (خلف السعودية، إيران، العراق والكويت) بنسبة 9.1% من إجمالي الإنتاج، ومن جهة أخرى لو قارننا بين إحصائيات الإنتاج النفطي للإمارات العربية المتحدة والجزائر لوجدنا أن الإنتاج الإماراتي يمثل ضعف الإنتاج الجزائري وهو ما يدل على أن مكانة الإمارات في السوق النفطية أحسن من مكانة الجزائر.

2. **الاحتياطي النفطي :** تتوزع الاحتياطات النفطية فيما بين الدول المشكلة لمنظمة الأوبك وفق ما يبينه الشكل الموالي :

الشكل رقم 02 : توزيع الاحتياطات النفطية في دول الأوبك (الوحدة: مليون برميل/يوم)

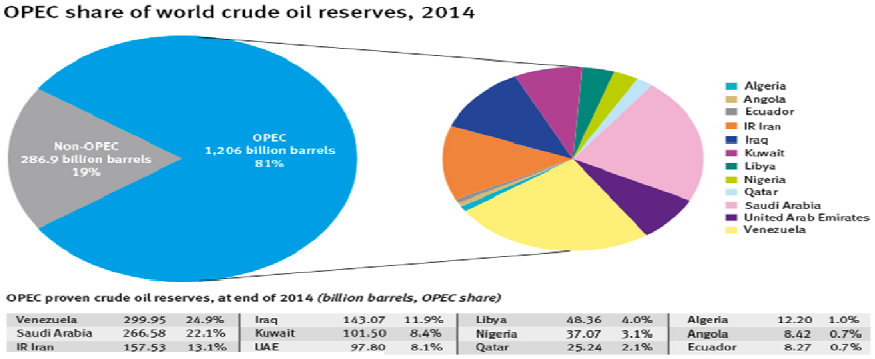

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015, P : 30 .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاحتياطات النفطية لمنظمة الأوبك تمثل 81% من إجمالي الاحتياطات النفطية العالمية، وهي موزعة بين الدول المكونة لها، ويعود نصيب الأسد فيها لفنزويلا والمملكة العربية السعودية، في حين نجد أن الإمارات العربية المتحدة

احتلت المرتبة السادسة بـ8.1%، وفي مقابل احتلت الجزائر المرتبة العاشرة بـ 1% فقط، وبالتالي فالاحتياطي الإماراتي يمثل ثمان مرات الاحتياطي الجزائري، وعلى هذا فمدة بقاء الاحتياطي النفطي للإمارات أطول منه في الجزائر، زيادة على هذا يقال على الجزائر بأنها بلد ريعي بامتياز غير أن الإحصائيات تبين أن الإمارات بلد ريعي أكثر من الجزائر .

3. موقع النفط في بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الإماراتي سنتي 2000 و2014 : بعد إبراز موقع الإمارات العربية المتحدة من الإنتاج والاحتياطي النفطي على مستوى منظمة الأوبك؛ سنحاول تبيان موقع النفط في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الإماراتي؛ وذلك خلال سنتي 2000 و2014 :

الجدول رقم 03: مكانة النفط في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الإماراتية سنتي 2000-2014 :

المؤشر	2010	2014	نسبة التغير
صادرات النفط / إجمالي الصادرات	47.4	26.7	**%** 43.7-
الإيرادات النفطية / الإيرادات الكلية للدولة	80.6	63.9	**%** 20.7-
الناتج المحلي في قطاع النفط / الناتج المحلي الإجمالي	33.6	34.6	**%** 3.00
تكوين رأس المال الثاني في الصناعة الاستخراجية / إجمالي تكوين رأس المال الثابت	13.1	13.8	**%** 5.3

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على :

- وزارة الاقتصاد الإماراتية، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 2000-2005، جويلية 2007 ؛
- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي، التقرير الإحصائي السنوي : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2014، جوان 2015 ؛
- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي،تقديرات الحسابات القومية2001-2014،المالية العامة-إجمالي الإيرادات والنفقات2001-2014، 2015 ؛
- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي، تقديرات الحسابات القومية 2001-2014، ميزان المدفوعات 2007-2014 ، 25 جوان 2015 .

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ أن للنفط مكانة هامة في المؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ حتى وإنّ كانت هذه الأهمية تتناقص، حيث نلاحظ أن الصادرات النفطية كانت تمثل 47.4% من إجمالي صادرات سنة 2010؛ ثم أصبحت تمثل 26.7% سنة 2014، ومن جهة أخرى فيما يتعلق بالإيرادات النفطية قد كانت تمثل 80.6% سنة 2010؛ ثم أصبحت تعادل 63.9%، في حين أن نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي الثابت عرفت تزايدا ولو بنسبة قليلة، وتبرز هذه المؤشرات بعض التغيرات التي حدثت في الاقتصاد الإماراتي خلال السنوات الأخيرة وذلك بهدف تنويع الاقتصاد الوطني، حتى وإن كانت هذه المعطيات توضح وجود تنويع إلا أنه سيتم حساب هذا الأمر في النقاط اللاحقة .

المحور الثالث : مفاهيم أساسية عن إستراتيجيات التنويع الاقتصادي :

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على سياسات التنويع الاقتصادي تبني تحولات هيكلية تهدف لتكوين قاعدة اقتصادية متينة، متنوعة ومتكاملة تستجيب للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي؛ إضافة إلى محاولة التكيف معمتطلبات التنمية بما يولّد طاقة إنتاجية بديلة، كما توفر الحاجات الأساسية للمجتمع وتحسن مستوى معيشته وتحرر اقتصاده من التبعية.

1. **مفهوم التنويع الاقتصادي :** يقصد باستراتيجيات التنويع الاقتصادي بصفة عامة التقليل من الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال لمرحلة تمتين القاعدة الصناعية، الزراعية وبناء

قاعدة إنتاجية؛ وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[1]؛ والذي من شأنه تخليص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة بتبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية يرتكز على تكامل مدروس بين مختلف القطاعات[2]؛ أو هو استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يحقق تراكم في القدرات الذاتية، إضافة إلى القدرة على توليد موارد متجددة وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات وبالتالي سد منابع التخلف والتبعية والاعتماد على الخارج، وعند الحديث عن البلدان المعتمدة على النفط؛ فإن التنويع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات وإيرادات قطاع المحروقات، والعمل على تطوير اقتصاد غير نفطي موازاة مع استحداث صادرات ومصادر غير نفطية للإيرادات، أما عند الحديث عن البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي فإن التنويع الاقتصادي يعني ضرورة تطوير القطاع الخاص وإعطائه الأولوية والريادة[3].

2. **مستويات التنويع الاقتصادي** : يمكن التعرض إلى مستويين هامين للتنويع الاقتصادي يتمثلان في[4]:

- **تنويع الإنتاج :** بإنتاج سلعة جديدة دون التخلي عن المنتجات السابقة، أو بالاندماج مع مؤسسات أخرى تعمل في ذات الصناعة وتنتج منتجات أخرى، إلاّ أنّه لا يمكن اعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك؛ مع وجود صلات وثيقة بين المنتجات الحالية التي تنتجها المؤسسة والمنتجات الجديدة الراغبة في إنتاجها، أي التي ترغب في تنويع إنتاجها معها؛
- **تنويع التجارة الخارجية:** يرتبط الحديث عنها بتحليل هيكلها السلعي للواردات والصادرات حيث يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة بقياس نسبتها لإجمالي الصادرات ودراسة طبيعتها، كما أنّ شدة الاعتماد ستؤثر في إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية، فتنويع الصادرات سيكون حلا أمثليا لاستمرارها وأن شدّة التنوع في تركيبة الواردات دون التركيز على نوع أو مجموعة محددة سيوثر على مسار التنمية ويفقدها استقلاليتها، لذا فإن تنويع الواردات يعني تقليل أصنافها عكس الصادرات، وذلك بأن يلغي البلد المعني أبوابا ثم تدريجيا أصنافا من قائمة البضائع المستوردة؛ وعوضا عن ذلك تم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة، والعناصر التالية تبلور تصور مفاهيمي خاص بالتنويع الاقتصادي[5]:

- يحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية؛

---

[1]- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي : مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد31، جامعة الكوفة، العراق، 2014 .

[2]- ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، الرياض، المجلد 18، العدد 2، ص- ص : 203–231، بتصرف .

[3]- عبد المجيد قدي، سياسة التنويع الاقتصادي، مداخلة ضمن اليوم الدراسي : "نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 5 ماي 2015 .

[4]- قاسم محمد فؤاد، محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني حول : البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، 24-25 نوفمبر 2014، ملحقة مغنية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص - ص : 3-8، بتصرف .

[5]- طبابيية سليمة، الهادي لرباع، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول : "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالشراكة مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف، 07-08 أفريل 2008، ص - ص : 15-19، بتصرف .

- يعتبر بمثابة عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل؛
- عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني؛ إضافة لكونه عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات في الناتج والإنتاجية ؛
- عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية وكذا توسيع المشاركة في جهود تحقيقها .

3. **أهداف التنويع الاقتصادي:** يمكن إجمال الأهداف المنتظرة من تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:

- تقليل نسبة المخاطر الاقتصادية وزيادة القدرة على التعامل مع الأزمات الخارجية (كتقلب أسعار المواد الأولية، الجفاف)؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية بتطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والنقد الأجنبي ولعائدات الموازنة العامة، وكذا رفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات وتوفير فرص عمل ومنه تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تمكين القطاع الخاص من أداء دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة.

أمّا فيما تعلّق بالدول النفطية؛ فإنّ استراتيجيات التنويع الاقتصادي تسعى لتحقيق الأهداف التالية[1]:

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات كمولد للدخل لمواجهة تذبذب الموارد النفطية باعتبارها موارد ناضبة غير متجددة؛
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية .

4. **متطلبات التنويع الاقتصادي** : لنجاح استراتيجيات التنويع الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ما يلي[2] :

– **الحوكمة**: هي شرط أساسي لبناء بيئة مناسبة للتنويع الاقتصادي حيث ينطوي هذا الأخير على تنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من تطويرها في بيئة تسمح لها بالتطور وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني، فعلى المستوى الإقليمي يجب توفر كفاءة في التنسيق بين صناع القرار ومختلف الجهات المعنية الممثلة للبيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية ؛

– **دور القطاع الخاص:** حيث يمكن له القيام بدور مهم في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة (يمكن مثلا البحث والتطوير لأنشطة جديدة، علاوة على ذلك غالبا ما تقف الشركات الخاصة عند حدود قطاعات جديدة وبالتالي جلب الابتكار في الاقتصاد) ؛

– **الموارد الطبيعية:** التي تعتبر من العوامل ذات القدرة على قيادة التنويع الاقتصادي كونها ذات أهمية بالغة، إذ يمكن استغلالها لزيادة الصادرات والسلع المنتجة من خلال إثراء هذه الأخيرة، حيث يمكن خلق قيمة إضافية من الموارد المستخرجة ؛

– **العوامل الإقليمية:** يعتبر التكامل الإقليمي إستراتيجية هامة لتسهيل التبادل والتجارة، ويشمل كل من إصلاح نظام إدارة الجمارك لتسهيل العمل بالنسبة لرجال الأعمال في حرية

---

[1]- ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر : حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008.

[2]- أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016، ص : بتصرف .

نقل بضائعهم، وتتكون أيضا في مبادرات التنمية المكانية بإعداد برامج تتمتع بنقاط لتقييم الخدمات التي تتمثل عادة في عمليات التنقل عبر الحدود في شكل ممرات للنقل بصفة رئيسية.

– **النطاق الدولي:** يلعب دورا هاما بالنسبة للدول الراغبة في تنويع اقتصادياتها سواء منفردة أو ضمن تكتلات اقتصادية، والتي من شأنها التأثير عليها، فالاقتصاديات العملاقة يمكنها أن تلعب دور شركاء أساسيين للدول الراغبة في تنويع اقتصادياتها (من خلال المشاريع التجارية المشتركة، اتفاقات الاستثمار والتجارة، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الأعمال) ؛

– **القدرات المؤسساتية والموارد البشرية:** والتي تحظى باهتمام خاص باعتبارهما عوامل مساعدة على تسهيل سلاسة التوريد، إضافة لمساهمتهما في تحديد قدرات التنويع وتحررها من التبعية للموارد الطبيعية وغيرها، فعلى المستوى المحلي تعتبر القدرات المؤسساتية والتنسيق العالي مفتاحا لإنشاء الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية، القواعد الجمركية وكل ما تعلق بتحقيق الأهداف تحت إطار العضوية المتداخلة للأطراف، فالموارد البشرية مهمة لتعزيز الابتكار في اقتصاد ما .

5. **مؤشرات التنويع الاقتصادي:** هناك مجموعة من المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي من أهمها نذكر[1]:

– معدل ودرجة التغير الهيكلي من خلال إسهام مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي؛

– درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط؛

– تطور إيرادات قطاع المحروقات كنسبة من مجموع الإيرادات؛ لأن التنويع الاقتصادي يهدف لتقليل الاعتماد عليها ؛

– نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية؛

– تطور إجمالي العمالة حسب القطاع والذي ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

– تغير ما للقطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي ما يعني زيادة إسهام الخواص في النشاط الاقتصادي؛

– مقاييس الإنتاجية حيث يمكن تطبيقها خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

المحور الرابع : قياس درجة التنوع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة :

هناك العديد من المؤشرات المستعملة لقياس درجة التنويع الاقتصادي لأي بلد؛ وسنحاول فيما يلي قياس درجة التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة باستعمال أحد أهم المؤشرات المتعارف عليها؛ ألا وهو مؤشر هيرفندال- هيرشمان .

1. مؤشر هيرفندال- هيرشمان لقياس درجة التنويع الاقتصادي : يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات المستعملة في قياس درجة التنويع الاقتصادي، حيث يعتمد هذا المؤشر على قياس تركيبة المتغير وبنيته ومدى تنوعه، ولقد صمم في الأساس لقياس مقدار التركز في صناعة

---

[1]- ضيف أحمد، وعيل ميلود، تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، اليوم الدراسي الموسوم بـ : "نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي امحند أولحاج بالبويرة، 04-05 ماي 2015، ص : 4، بتصرف .

أو في قطاع معين، كما يشمل هذا المؤشر على خمسة متغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الصادرات، الواردات والإيرادات الحكومية، وتعطى الصيغة الرياضية لهذا المؤشر كما يلي :

$$H=\frac{\sqrt{\sum_{I=1}^{N}(\frac{xi}{x})^2}-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن :

N : يمثل عدد النشاطات ؛

xi : يمثل ناتج النشاط **i**

x **:** يمثل الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات ؛

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد بمعنى ($0 \leq H \leq 1$)، حيث كلما اقترب من الصفر دلّ على وجود تنوع أكبر، وإذا بلغ الصفر فهذا يعني وجود تنويع كامل، أمّا إذا اقترب من الواحد دلّ على انخفاض درجة التنوع، وإذا ساوى الواحد فيدل على أن التنوع معدوم (اقتصاد متركز على نشاط واحد فقط وباقي النشاطات لا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي)[1].

2. درجة التنوع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة : لقياس درجة تنوع الاقتصاد الإماراتي حسب مؤشر هيرفندال- هيرشمان سنقوم بحساب قيمته في المركبات الخمسة الجزئية ومن ثم نقوم بحساب قيمة المؤشر المركب الذي يبين درجة التنوع.

➢ **درجة التنوع في الناتج المحلي الإجمالي:** سنبرز مدى تنوع الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04 : الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات حسب القطاعات الاقتصادية 2000و 2014 :

القطاع	2000	2014	التغير	القطاع	2000	2014	التغير
الزراعة	3.5	0.7	2.8-	النقل والاتصالات	6.7	8.7	2.0
النفط الخام	33.6	34.3	0.7	العقارات	7.4	10.3	2.9
المناجم	0.3	0.2	0.1-	الخدمات الاجتماعية والشخصية	1.5	2.5	1.0
الصناعات التحويلية	13.5	9	4.5-	المشروعات المالية	5.8	8.3	2.5
الكهرباء والماء	1.8	2.5	0.7	الخدمات الحكومية	9.9	6	3.9-
التشييد والبناء	6.5	9	2.5	الخدمات المنزلية	0.6	0.5	0.1-
تجارة الجملة والتجزئة	8.6	11.3	2.7	الخدمات المصرفية المحتسبة (نقص)	1.6	5.5	3.9
المطاعم والفنادق	1.9	2.2	0.3	**المجموع**	**100**	**100**	**00.00**
قيمة مؤشر هيرفندال – هيرشمان					**0.2**	**0.21**	

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماد على :

– وزارة الاقتصاد الإماراتية، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 2000-2005، مرجع سبق ذكره.

– المركز الوطني للإحصاء الإماراتي، التقرير الإحصائي السنوي: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2014، مرجع سبق ذكره.

يعتمد تحليل درجة تنويع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج على القطاعات المذكورة أعلاه، وعند مقارنة هيكل الناتج خلال السنتين نلاحظ تغير في هذا الهيكل؛ حيث توجد قطاعات زادت مساهمتها (المشاريع المالية، التشييد والبناء، تجارة الجملة والتجزئة، النفط والعقارات)، كما توجد قطاعات انخفضت مساهمتها (الخدمات الحكومية، الصناعات التحويلية والزراعة).

[1]- ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014.

ولقياس درجة التنوع الاقتصادي في الناتج قمنا بحساب قيمة المؤشر في السنتين، فقد قارب 0.2 سنة 2000 و0.21 سنة 2014 ما يعني أنه متقارب، وعموما يمكن القول أن الإمارات استطاعت أن تنوع ناتجها المحلي الإجمالي وبقيت محافظة على نفس النسق خلال أربعة عشر سنة .

➢ **التنويع في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت :** سنوضح فيما يلي مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لدولة الإمارات، ومن ثم درجة تنوعه من خلال إحصائيات الجدول الموالي :

الجدول رقم 05: إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت حسب القطاعات الاقتصادية في سنتي 2000 و2014 :

القطاع الاقتصادي	2000	2014	التغير	القطاع الاقتصادي	2000	2014	التغير
الزراعة	2.6	0.3	2.3-	النقل والاتصالات	16.9	15.6	1.3-
صناعة استخراجية (نفط ومناجم)	13.1	13.8	0.7	العقارات	19.3	15.4	3.9-
الصناعة التحويلية	16.7	15.3	1.4-	الخدمات الاجتماعية والشخصية	1.1	5.6	4.5
الكهرباء والماء	8	7.6	0.4-	المشروعات المالية	0.5	2.5	2
التشييد والبناء	5.2	4.3	0.9-	الخدمات الحكومية	7	12.2	5.2
تجارة الجملة والتجزئة	4.4	5.3	0.9	**المجموع**	**100**	**100**	**00.00**
المطاعم والفنادق	5.2	2.1	3.1-	**قيمة مؤشر هيرفندال- هيرشمان**	**0.1**	**0.08**	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

– وزارة الاقتصاد الإماراتية، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 2000-2005، مرجع سبق ذكره.

– المركز الوطني للإحصاء الإماراتي، التقرير الإحصائي السنوي: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2014، مرجع سبق ذكره.

يعتمد تحليل تنويع إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت على توزيعه على القطاعات المذكورة في الجدول أعلاه، حيث نلاحظ أن إسهام الصناعة الاستخراجية قد ارتفع من 13.1% سنة 2000 إلى 13.8% سنة 2014، وهو حال تجارة الجملة والتجزئة التي ارتفعت بـ 0.9، أمّا قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية فقد ارتفعت مساهمته في التكوين الرأسمالي الثابت بـ 4.5، والمشروعات المالية بـ 2 نقطة مئوية، والخدمات الحكومية ارتفعت بـ 5.2 نقطة مئوية، وفي مقابل ذلك انخفضت مساهمة قطاعات الزراعة، الصناعة التحولية، الكهرباء والماء، التشييد والبناء، المطاعم والفنادق، النقل والاتصالات والعقارات بـ 2.3، 1.4، 0.4. 0.9، 3.1، 1.3، 3.9 تواليا، وهذا يدل على حدوث تغيرات في هيكل إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت .

ولتبيان درجة التنويع الاقتصادي لإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت تمّ حساب ذات المؤشر سنتي 2000 و2014، فقد انخفض المؤشر من 0.1 سنة 2000 إلى 0.08 سنة 2014 ما يدل على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي في هذا المجال .

➢ **التنويع في الإيرادات الحكومية:** لتوضيح التغيرات الطارئة على مصادر الإيرادات الحكومية للدولة نقدم الجدول التالي :

الجدول رقم 06 : هيكل الإيرادات العامة لدولة الإمارات سنتي 2000 و2014 :

الرقم	مصدر الإيرادات	2000	2014	التغير
01	الإيرادات النفطية	80.6	63.9	16.7-
02	الإيرادات غير النفطية	19.4	36.1	16.7
المجموع		**100**	**100**	**00.00**
قيمة مؤشر هيرفندال- هيرشمان		**0.41**	**0.09**	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- وزارة الاقتصاد الإماراتية، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 2000-2005، مرجع سبق ذكره.
- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي، تقديرات الحسابات القومية 2001-2014، مرجع سبق ذكره .

تعد الإيرادات الحكومية من بين أهم المؤشرات الدالة على تنويع الاقتصاد، وهي تؤدي دورا مهما في ذلك؛ ومن خلال تحليل تركيبة الإيرادات الحكومية سنتي 2000 و2014 نجد أن مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الإجمالية عرفت تراجعا كبيرا؛ حيث انخفضت من 80.6% إلى 63.9% بـ 16.7 نقطة مئوية، وهذا دليل على تراجع اعتماد الدولة الإماراتية على الإيرادات النفطية وتوجهها إلى إيرادات أخرى غير نفطية وهذا دليل على وجود تنوع في هيكل الإيرادات الحكومية .

وللتوضيح أكثر قمنا بحساب مؤشر هيرفندال- هيرشمان في السنتين فوجدناه عرف انخفاضا كبيرا من واقع 0.41 إلى 0.09 فقط وهذا دليل على حدوث تنويع ملحوظ في تكوين الإيرادات الحكومية .

➢ **التنويع في الصادرات :** من أجل معرفة أهم الصادرات التي تقوم بتصديرها الإمارات ومحاولة معرفة مدى تغير هيكل الصادرات بها قمنا بجمع مختلف الإحصائيات التي تم نوردها في الجدول التالي

الجدول رقم 07: هيكل صادرات الإمارات خلال سنتي 2000 و2014:

البيان	2000	2014	التغير	البيان	2000	2014	التغير
الصادرات النفطية	47.4	26.7	20.7-	صادرات المناطق الحرة	11	20.6	9.6
الغاز	7.6	3.4	4.2-	إعادة التصدير	30.1	39.6	9.5
صادرات أخرى	3.9	9.7	5.8	**المجموع**	**100**	**100**	**00.00**
قيمة مؤشر هيرفندال- هيرشمان					**0.23**	**0.14**	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- وزارة الاقتصاد الإماراتية، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 2000-2005، مرجع سبق ذكره.
- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي، تقديرات الحسابات القومية 2001-2014، ميزان المدفوعات 2007-2014، 25 جوان 2015 .

يتطلب وجود تنويع اقتصادي في اقتصاد ما حدوث تغيير في هيكل الصادرات، ويأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الدول النفطية، ويعتمد تحليل التنويع في الصادرات على بنية الصادرات التي وزعت على خمس قطاعات (المذكورة أعلاه)، حيث نلاحظ انخفاض مساهمة الصادرات النفطية لإجمالي صادرات الدولة من 47.4% إلى 26.7%؛ وذلك بمقدار 20.7 نقطة مئوية، وكذا الصادرات الغازية بمقدار 4.2 نقطة مئوية، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على توجه الدولة الإماراتية إلى تنويع هيكل صادراتها وإيجاد صادرات أخرى تحل محل الصادرات النفطية، ويظهر هذا جليا من خلال زيادة مساهمة صادرات المناطق الحرة (التي تعد من أهم أوجه الاستثمارات في الوقت الحالي والتي تمتلك فيها الإمارات أكثر من 35 منطقة) في الصادرات الكلية من 11% إلى 20.6%، وكذلك الشأن بالنسبة لإعادة التصدير التي ارتفعت مساهمتها من 30.1% إلى 39.6% .

وبالنسبة لمؤشر هيرفندال- هيرشمان نلاحظ فقد عرف انخفاضا من 0.23 سنة 2000 إلى 0.14 سنة 2014، وهذا أكبر دليل على الإمارات تسير في الطريق الصحيح في مجال تنويع صادراتها وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية .

➢ **التنويع في الواردات :** لمعرفة مختلف واردات دولة الإمارات ومدى تنوعها نقوم بوضع الجدول الموالي :

الجدول رقم 08: هيكل واردات الإمارات سنتي 2000 و2014 :

البيان	2000	2014	التغير	البيان	2000	2014	التغير
حيوانات حية ومنتجاتها	3.0	2.22	0.78-	معادن عادية ومصنوعاتها	7.9	7.73	0.17-
منتجات نباتية	5.27	3.68	1.59-	آلات، أجهزة ومعدات كهربائية	25.35	19.82	5.53-
منتجات صناعة الأغذية	2.65	2.58	0.07-	معدات نقل	13.91	14.94	1.03
لدائن ومصنوعاتها ومطاط ومصنوعاته	4.2	3.03	1.17-	لؤلؤ طبيعي، أحجار كريمة أو شبه كريمة ومعادن ثمينة	6.33	26.11	19.78
صناعات كيماوية وما يرتبط بها	6.55	6.20	0.35-	واردات أخرى	14.24	9.89	4.35-
مواد نسجية ومصنوعاتها	10.6	3.8	6.8-	**المجموع**	**100**	**100**	**00.00**
قيمة مؤشر هيرفندال- هيرشمان					**0.09**	**0.12**	/

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على :

- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي، الكتاب الإحصائي السنوي 2002، 08 جانفي 2010 .
- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي، التجارة الخارجية 2014، 29 جوان 2015 .

تعتبر درجة تنوع الواردات من أوجه التنويع الاقتصادي لبلد معين كون أن هذا البلد يقوم باستيراد ما لا يمكنه إنتاجه لعدة أسباب، ولمعرفة درجة تنويع الواردات الإماراتية قمنا بتصنيفها في أحد عشر صنف، حيث نلاحظ حدوث تغيرات في هيكل الواردات، بحيث ازدادت واردات كل من اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة وشبة الكريمة والمعادن الثمينة بـ 19.78 نقطة مئوية وكذا معدات النقل بـ 1.03 نقطة مئوية، في حين انخفضت واردات السلع المختلفة وذلك بدرجات متفاوتة كان أكبرها المواد النسجية ومصنوعاتها بـ 6.8 نقطة مئوية وأدناها منتجات الصناعة الغذائية بـ 0.07 نقطة مئوية، وانطلاقا من هذا؛ ولمعرفة درجة التنوع قمنا بحساب مؤشر هيرفندال- هيرشمان في السنتين فكانت النتاج حدوث ارتفاع قيمته من 0.09 سنة 2000 إلى 0.12 سنة 2014 وهذا دليل على تناقص تنوع الواردات الإماراتية .

➢ **مؤشر هيرفندال- هيرشمان المركب** : يتم إيجاد قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان المركب بحساب المتوسط الحسابي للمؤشر الجزئي (الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، الصادرات، الواردات والإيرادات الحكومية)، وفي تحليلنا لقيمته فنفس الشيء الذي كان في المؤشرات الجزئية .

الجدول رقم 09 : قيمة مؤشر هيرفندال- هيرشمان المركب سنتي 2000 و2014 :

السنة	2000	2014
قيمة مؤشر هيرفندال- هيرشمان المركب	**0.2**	**0.12**

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على نتائج الجداول السابقة .

من خلال الرقمين الموضحين في الجدول نجد أن قيمة المؤشر عرفت انخفاضا من 0.2 إلى 0.12 أي بحوالي 0.08، وقيمة هذا المؤشر تقترب من الصفر وبالتالي الاقتصاد الإماراتي يعرف تزايدا في التنويع الاقتصادي مع مرور السنوات؛ وهذا بفضل الجهود المبذولة من قبل السلطات الحاكمة في البلد .

3. مؤشرات التفاؤل بمستقبل الاقتصاد الإماراتي: تؤكد كل المعطيات أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمضي بخطوات ثابتة وواثقة نحو المستقبل من خلال تبني سياسة التنويع الاقتصادي والتخلي عن النفط، وبالتالي تحقيق طموحها بأن تكون من أفضل دول العالم سنة 2021، الذي يصادف نصف قرن من تأسيسها، وهذا ما يمكن تأكيده من خلال المؤشرات التالية :

– شهدت التجارة الخارجية غير النفطية المباشرة للإمارات العربية المتحدة استقراراً ملحوظاً سنة 2015 رغم انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني (تأتي في مقدمة الشركاء التجاريين للدولة)(*) ؛ فلا شكّ أن استقرار حجم التجارة غير النفطية المباشرة للإمارات رغم الأزمات الاقتصادية التي شهدتها كثير من دول العالم خلال تلك الفترة يعكس متانة الاقتصاد الإماراتي ونجاح سياسة التنوع الاقتصادي؛ كما تعكس في ذات الوقت تحسناً في ميزانها التجاري مع العديد من الدول في ظل ارتفاع وتيرة نمو الصادرات وتراجع قيمة الواردات، كما يؤكد استمرار ثقة التجار والمستثمرين في الاقتصاد الإماراتي؛

– تتمتع الإمارات باستقرار مالي عالٍ، وليس أدل على ذلك من قدرة الدولة على مواجهة تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط، حيث ظلت الأوضاع الاقتصادية فيها مزدهرة طيلة الفترة الماضية تزامنا مع توسيع النشاطات بوتيرة قوية وبقاء مستويات التضخم عند مستويات مطمئنة ؛

– تعد دولة الإمارات رائدة في نموذج المناطق الحرة في العالم من خلال تقديم امتيازات تجذب المستثمرين الأجانب والشركات العالمية، كما تحتضن أكبر عدد من المناطق الحرة إقليمياً؛ ما يعكس نمو تلك المناطق الحرة التنوع الاقتصادي، وتعتبر ركيزة أساسية لاقتصاد دول المنطقة في الاستيراد وتصدير، مقدمة إعفاءات جمركية تشجيعاً للمستثمرين وتحفيز التجارة فيها ؛

– بدأت سياسة التنويع الاقتصادي تؤتي ثمارها الإيجابية على تعزيز الثقة في الاقتصاد الإماراتي، وبدا هذا جلياً في أكثر من مؤشر (منها مؤشر مديري الشراء في الإمارات "بي إم آي" الذي أشار لقوة الاقتصاد غير النفطي في الدولة سنة 2015 مستفيدا من الطلب المحلي القوي والطلب على التصدير)، واستمر قطاع السياحة في تحقيق معدلات نمو جيدة متجلية من خلال نمو عدد المسافرين القادمين للدولة (استمر تدفق القادمين عبر المطارات خاصة دبي وأبو ظبي إذ نما بنسبة 7.5 %) ؛

– نجحت الإمارات في ترسيخ ثقافة الإبداع والابتكار وباتت جزءاً لا ينفصل عن الخطط المستقبلية للحكومات المحلية والحكومة الاتحادية، وهذا بغية الوصول لمجتمع المعرفة؛ فقد قطعت شوطاً مميزاً في هذا الإطار ولا زالت تحرز تقدماً ملموساً في ذات الاتجاه الذي يعد غاية تسعى لتحقيقها الدول الراغبة في المضي قدماً على طريق التنمية الشاملة والمستدامة(*)، وحسب الإحصائيات الصادرة عن وزارة الاقتصاد يتوقع أن ترتفع نسبة إسهام الابتكار والإبداع في الاقتصاد الوطني الإماراتي بنحو 5% سنة 2021، ما يوضح مدى اعتماد الاقتصاد الإماراتي على الابتكار والإبداع وإلى أي مدى أصبح النموذج التنموي الإماراتي بشكل عام قريباً من أهدافه وغاياته المنشودة تجاه بناء المجتمع القائم على المعرفة.

– استطاعت الإمارات أن تكون مركزاً للفعاليات الاقتصادية الكبرى في الآونة الأخيرة لما لها من آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، وما تنطوي عليه من إطلاع المستثمرين الأجانب على الفرص الاستثمارية بها، وفتح الباب أمام إقامة شراكات اقتصادية وتجارية واستثمارية بين الشركات الإماراتية من جهة والشركات العالمية المشاركة في المعارض من جهة

(*) كشفت البيانات الإحصائية الأولية للهيئة الاتحادية للجمارك أن إجمالي التجارة غير النفطية المباشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من أول يناير وحتى نهاية سبتمبر 2015 بلغ 792 مليار درهم وهو إجمالي التجارة المباشرة للدولة المحقق نفسه خلال الفترة نفسها من عام 2014 .

(*) تبنت الإمارات استراتيجية شاملة تحت عنوان "الإستراتيجية الوطنية للابتكار" تستهدف في جوهرها تعميم ثقافة الإبداع والابتكار لدى فئات المجتمع الإماراتي سواءً تعلق الأمر بجعل الإبتكار أسلوب حياة يومية للمواطنين أو أسلوباً لإدارة شؤون المؤسسات الحكومية والخاصة في مختلف المجالات .

أخرى؛ لتكون محصلة ذلك تدفق رؤوس أموال واستثمارات وتكنولوجيات وطرق إنتاج حديثة على الدولة المعنية، الذي يشهد نتيجة لذلك طفرة كمية ونوعية كبيرة [**].

إنّ الدلائل والمؤشرات تؤكد جميعها أن الجهود الكبيرة التي بذلتها مختلف مؤسسات الدولة الاتحادية والمحلية في سبيل تقليل الاعتماد على النفط، تمثل دليلاً واضحاً على أن الاقتصاد الإماراتي يسير في الاتجاه الصحيح، حيث أصبح اليوم أكثر قوة وتماسكاً وقدرة على مواجهة الأزمات الخارجية، وتعد الإمارات من أقل الدول النفطية تأثراً بتدهور أسعار النفط، كما أن اقتصادها أكثر متانة وتنوعاً من أي وقت مضى، حيث وصلت مساهمة القطاعات غير النفطية إلى أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، وهناك توقعات مستقبلية في ضوء إستراتيجية "الإمارات 2021" لأ يتجاوز الاعتماد على النفط 20 % من الناتج .

الخاتمة :

في الختام؛ ومن خلال مختلف الإحصائيات والمؤشرات المقدمة؛ تتجلّى قوة ومتانة الاقتصاد الإماراتي ومدى قدرته على مواجهة مختلف الأزمات المحيطة به، خاصّة وأنّه يملك كل مقومات النمو والتطور، إضافة إلى أنّ التطلع لمرحلة ما بعد النفط ليست مجرد شعارات؛ وإنما حقيقة يمكن التأكد منها يوما بعد يوم؛ من خلال الرغبة الكبيرة لدى هذه الدولة (سواء على مستوى الأجهزة الحكومية أو حتى على مستوى الأفراد)، إضافة إلى وجود قطاعات اقتصادية قوية ترتبط بالمعرفة والعلوم والتكنولوجيا وترتكز على الاستثمار في العنصر البشري من أجل بناء قاعدة بشرية تقود هذا التحول نحو المستقبل بما يحقق نمو مستدام يحافظ على المكتسبات التنموية ويضمن استمرار الرخاء والازدهار للأجيال المقبلة .

النتائج : لقد توصلنا بناء على هذه الدراسة إلى استخلاص جملة النتائج التالية :

– تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة إمكانيات نفطية جد ضخمة تمثل ضعف إمكانيات الجزائر، وهذا ما يؤهلها لكسب مكانة في السوق النفطية العالمية ؛

– تعد سياسات التنويع الاقتصادي ضرورة وحتمية للدول النفطية؛ غير أن نجاح هذه السياسات مرهون بتوفر مجموعة من المتطلبات سواء كانت اقتصادية، اجتماعية وحتى طبيعية، وسياسية ؛

– يعتبر مؤشر هيرفندال- هيرشمان من أهم المؤشرات الإحصائية التي يعتمد عليها في قياس درجة التنوع الاقتصاد لأي بلد ما ؛

– نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في إخراج اقتصادها من دائرة التهديدات المرتبطة بالاعتماد المفرط وشبه الكلي على قطاع واحد وقطعت شوطا كبيرا في هذا المجال ؛

– تعد التجربة الإماراتية في مجال التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية خطوة هامة تستلزم على الدول المنتجة للنفط الاقتداء بها خاصة في ظل التذبذبات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية .

التوصيات :بناء على النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية:

– على الجزائر محاولة الاستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنويع الاقتصادي؛ خاصة وأنّ الدول العربية لها نفس المميزات والخصائص التي تتمثل بشكل كبير في الإمكانيات النفطية المتاحة للاقتصاديات الوطنية ؛

[**] لاشك في أن استضافة الإمارات لمعرض "إكسبو الدولي 2020" (المعرض الاقتصادي والتجاري والاستثماري الأكبر والأهم عالميا) سيمثل إضافة نوعية للاقتصاد الإماراتي، فقد أعدّت مجلة "ميد" الاقتصادية واسعة الانتشار تقريراً حديثاً لها احتوى على توقعاتها بالنسبة للآثار الإيجابية لاستضافة المعرض على الاقتصاد الإماراتي؛ فقد توقعت ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لأكثر من 10% سنوياً نهاية العقد الحالي؛ ما يعني أن الاقتصاد الإماراتي سينتقل لمرحلة جديدة من الأداء تضعه ضمن فئة الاقتصادات الأكثر نمواً في العالم

– إبرام اتفاقيات تعاون وتعزيز العلاقات الثنائية (الجزائرية–الإماراتية)؛ وهذا بغية إفادة الجزائر بمختلف المناهج والأساليب التي اعتمدتها الإمارات من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي ؛

– توفير المتطلبات اللازمة لنجاح عملية التنويع الاقتصادي ونخص بالذكر الحوكمة والاستثمار البشري ؛

– النهوض بالقطاعات النائمة (الزراعة، الصناعة والسياحة) لأن مستقبل الجزائر مرتبط بقدرته على إيجاد بدائل للنفط؛

– تحسين بيئة الأعمال التي تعد من أهم العوامل المساعدة على التنويع الاقتصادي، خاصة في ظل النجاح الذي عرفته التجربة الإماراتية من خلال تحسين بيئة أعمالها، مما ساعدها على خلق قاعدة اقتصادية متنوعة .

المراجع:

1- أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015-2016. .

2- ضيف أحمد ، وعيل ميلود، تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، اليوم الدراسي الموسوم بـ : "نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد آكلي امحند أولحاج بالبويرة، 04-05 ماي 2015.

3- طبايبية سليمة، الهادي لرباع، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي حول : "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالشراكة مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، جامعة فرحات عباس سطيف، 07-08 أفريل 2008.

4- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي : مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد31، جامعة الكوفة، العراق، 2014 .

5- عبد المجيد قدي، سياسة التنويع الاقتصادي، مداخلة ضمن اليوم الدراسي : "نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 5 ماي 2015 .

6- قاسم محمد فؤاد، محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الوطني حول : البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، 24-25 نوفمبر 2014، ملحقة مغنية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

7- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي، التجارة الخارجية 2014، 29 جوان 2015 .

8- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي، التقرير الإحصائي السنوي : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2014، جوان 2015 .

9- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي، الكتاب الإحصائي السنوي 2002، 08 جانفي 2010 .

10- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي، تقديرات الحسابات القومية 2001-2014، ميزان المدفوعات 2007-2014، 25 جوان 2015 .

11- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي،تقديرات الحسابات القومية2001-2014،المالية العامة-إجمالي الإيرادات والنفقات2001-2014، 2015.
12- ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، الرياض، المجلد 18، العدد 2.
13- ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014.
14- ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر : حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 2008.
15- وزارة الاقتصاد الإماراتية، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 2000-2005، جويلية 2007 .
16- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015
17- الإمارات العربية المتحدة، مقال منشور على شبكة الإنترنت، انظر الموقع التالي :
http://www.ytemuae.com/uae/united-arab-emirates.html ، تاريخ الإطلاع: 2016/05/07 .
18- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، انظر الموقع التالي :
https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الإطلاع : 2016/05/09 .